

السياسة العامة العالمية و مفهوم الحكم العالمي

أ.د. رياض بوريش
جامعة قسنطينة 3

Abstract:

I knew the political science major development especially in the field of public policy forms and types. Public policy plays an important role in every organization and within each organization, and is the government doing to develop a comprehensive action plan in order to achieve greater goals and at a specific time, so the policy as a method and as a way of work is a practical framework year for each state, but it is There are also types of this policy associated with the genesis of its inception state actors.

Keywords:

political science - Public policy - organization - government - the practical framework.

لقد عرف علم السياسية تطورا كبيرا خاصة في مجال السياسة العامة بأشكالها و أنواعها. فالسياسة العامة تلعب دورا مهما في كل مؤسسة و داخل كل تنظيم، و تعتبر فعل حكومي لوضع خطة عمل شاملة من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف و في زمن محدد، بذلك فإن السياسة العامة كأسلوب و كطريقة عمل تعتبر الإطار العملي العام لكل دولة، غير أنه توجد أيضا أنواع لهذه السياسة العامة التي ارتبطت نشأتها بنشأة الدولة الفاعلة، لكن هذا لا يستثني وجود سياسة عامة في هيئات

وتنظيمات أخرى مثل المنظمات الدولية و المؤسسات العالمية و هذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي: هل هناك سياسة عامة عالمية ؟

تؤكد جل تعريفات السياسة العامة على أنها برامج عمل حكومية تجري بلورتها و تنفيذها لغرض إحداث تعديلات إيجابية داخل مختلف القطاعات، وذلك بطريقة سلطوية آمرة، و عليه فإن الاضطلاع بهذه المسؤولية هو مظهر من مظاهر ممارسة السيادة على مستوى الدول، أما على صعيد عالمي فهناك غياب سلطة قادرة على إدارة العلاقات الدولية القائمة في الواقع على مبدأ التنافس أو التعاون لتحقيق المصلحة كما تقره أدبيات علم العلاقات الدولية، و إذا كان هذا هو الحال فكيف أمكن في الوقت الراهن الحديث عن سياسة عامة عالمية ونشأة مفهوم الحكم العالمي ؟

1- الأجندة الدولية و بروز مفهوم السياسة العامة العالمية :

أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولا في القضايا التي تحظى بالاهتمام عالميا، إذ أدت إلى نسيان القضايا المتعلقة بالصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي و الغربي، و استحدثت أجندة للسياسة العالمية و التي يمكن تعريفها على أنها مجموع القضايا والمشاكل التي يدور حولها النشاط السياسي العالمي في إطار بحث المجتمع الدولي عن إقامة نظام عالمي جديد و معالجة التفاوت في الثروة بين الدول المتقدمة و النامية. و في نظر كل من (براين وايت و ريتشارد ليتل و مايكل سميث)¹، فالقضايا و المشاكل المطروحة على الأجندة الدولية تمثل في العادة وجها لمشكلة أو مجموعة مشاكل أكثر ديمومة تواجه السياسة العالمية، فأزمة الديون التي طرحت بقوة في الثمانينات وأوائل التسعينيات هي مظهر لمشكلة أعقد

وأبعد زمانيا وهي التفاوت في توزيع الثروة بين الشمال و الجنوب الذي تسببت فيه الحقبة الاستعمارية التي أفرزت دولا ثرية و متحكمة في النظام الاقتصادي الدولي تديره حسب منفعتها. فالمشاكل و القضايا تؤثر على الأجندة الدولية لأسباب محددة و ليس عشوائية و أبرز ما يتحكم فيها توازنات القوة و المصلحة، فكل قضية تبرز في السياسة العالمية تعبر عن مصالح أطراف معينة و تثير ردود أفعال آخرين، أي أن بروز قضية و اكتسابها أهمية على المستوى العالمي يرتبط بمصالح جماعات و مؤسسات و فواعل، وكذا بمدى تأثيرها و قدرتها على الاستمرار في التأثير، فقضية التغير البيئي العالمي برزت بقوة في فترات خصوصا مع اكتشاف ثقب في طبقة الأوزون مع وسائل الإعلام و جماعات مصالح، و توسع الاهتمام بها مع تبني القضية من طرف الحكومات و المنظمات الدولية، و ساهم هذا في تكوين وعي عالمي بهذه القضية يدعم طرحها على المدى البعيد، فطرح أي قضية مرتبط بحرص و دعم فاعلين على الساحة العالمية باستعمال موارد و وسائل أبرزها الإعلام².

يهدف أصحاب هذا الطرح³ إلى تقديم دليل تحليلي للقضايا العالمية الرئيسية للعالم المعاصر وإلى الوصول إلى ما وراء وسائل الإعلام المثيرة التي إما أن تبسط القضايا المعقدة أو تفشل في إيجاد الخلفية التي تمكن المشاهد أو القارئ من فهمها فهما تاما. إن الاستنتاج الأولي الذي يمكن التوصل إليه يفيد بأن السياسة العالمية قد طورت إمكانية أن تصبح سياسة (معوّلة)، خاصة في ظل نظام عالمي تظل فيه الدول النمط الوحيد للتنظيم السياسي القابل للبقاء. ويجب السعي هنا إلى التسليم بأن قضايا كثيرة قد لعبت دوراً هاماً في تطور السياسة العالمية خلال نهايات القرن العشرين،

وبأنها سوف تظل محل اهتمام في القرن الحادي والعشرين. لكن تبقى هناك قضايا عديدة لم تحطَ بالتغطية الكافية على الرغم من أهميتها المركزية في السياسة العالمية، فهي إنما تتم معالجتها ضمن مناقشة قضايا أخرى مختلفة قد لا تقل عنها أهمية. في هذا السياق هناك محاولة لإيجاد فهم للقضايا التي هي في صلب الاجنده الدولية المعاصرة، والتي تنبئ بالكثير عن طبيعة السياسة العالمية في بداية القرن الحادي والعشرين. فهناك تأكيد على أننا نعيش في عالم جديد مثير، حيث استمرت المشاكل القديمة تراوح مكانها، وانضمت إليها مجموعة من القضايا الأحدث، ورافق ذلك مشاكل يتنافس الزعماء السياسيون والمواطنون على الاهتمام بها. فهناك معالجة لعدد من القضايا الراهنة المطروحة على الأجندة الدولية و التي تأثرت في بروزها بعوامل أهمها نهاية الحرب الباردة كقضايا البيئة، الجريمة و الفساد، الدين، الاقتصاد، المديونية، الهجرة...، كما هناك تنويه بتداخل هذه الأجندة مع السياسات و البرامج الداخلية للدول⁴.

فمع ظهور مفهوم العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد سياسية، اقتصادية، اتصالية ومعلوماتية...، انتشرت مفردات و قضايا مرافقة لها، ففي المجال الاقتصادي أصبح هناك حديث عن اقتصاد عالمي مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة و توسع دور الشركات المتعددة الجنسيات، و شيوع التكتلات الاقتصادية، و على المستوى السياسي أصبحت قضايا حقوق الإنسان و التحول الديمقراطي والحكم الراشد في قمة الرواج مع تصاعد دور المنظمات الحكومية و غيرها، وظهر الحديث عن أزمة الدولة القومية و انكماش مفهوم السيادة، و على المستوى الاتصالي أصبح الحديث عن

عالم شبيه بقرية صغيرة عديم الحدود كثمرة للثورة التقنية و المعلوماتية، هذه التغيرات ساهمت في صعود قضايا مواكبة لهذه التغيرات العالمية، كما أدت إلى طغيان البعد الخارجي على الداخلي حيث أصبحت قضايا ذات اهتمام عالمي تحتل أجندة السياسات العامة للدول المختلفة مثل قضايا البيئة ، الإصلاحات الاقتصادية و الخصخصة، برامج إعادة الهيكلة، حقوق الإنسان، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ... ، و بروز هذه القضايا المتداولة على نطاق عالمي أدى إلى ظهور ما يسمى بالسياسات العامة العالمية "International Public Policy".

وفي هذا الإطار تقدم سلوى شعراوي جمعة عاملين أساسيين لبروز السياسات العامة العالمية⁵:

1. الدور المتعاظم الذي لعبته مؤتمرات الأمم المتحدة، على سبيل المثال وضع مؤتمر قمة الأرض (بريوديجانيرو) بالبرازيل سنة 1992 قضايا البيئة على سلم الاهتمام الدولي والعالمي، كما أضاف مؤتمر المرأة العالمي في بكين سنة 1995 قضايا المرأة إلى (الأجندات) الحكومية، أما مؤتمر الأمم المتحدة للسكان و التنمية المنعقد بالقاهرة في 1994 فاستحدث قضية الصحة الإنجابية على أجندة الدول.

2. الدعم المادي والمالي المقدم من الدول و المنظمات مقابل تدخلها في توجيه السياسات الداخلية، حيث تظهر الدراسات تأثير السياسات المتعلقة بالاقتصاد بالطفل و الأمومة بوضوح ببرامج صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة الصحة العالمية، اليونيسيف، و هيئات دولية. فالمورد المالي عامل ضاغط بفاعلية في تحديد الأولويات السياسية

بجانب الدفع العمومي أو المجتمعي لصاحب القرار نحو التعامل مع قضية أو مشكلة تحظى بالاهتمام.

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن بروز فواعل مؤثرة فوق الدول توفرت لها إمكانية ذلك بعد نهاية الحرب الباردة، بالإضافة إلى بروز قضايا سياسية و اقتصادية و اتصالية ذات اهتمام واسع النطاق، تشترك في التأثير بها و التأثير عليها فواعل بارزة على المستوى الدولي، كل هذا شكل اللبنة و الأساس لظهور ما يعرف بالسياسة العامة العالمية.

2 - السياسة العامة العالمية: المستوى العقيم في السياسة العامة ⁶ ؟

إن تقصي الواقع العالمي والدولي، والرؤية لما يجري على صعيد السياسة والعلاقة بين الدول وبين المنظمات الدولية، وبين أساليب حلول الأزمات والمشكلات الكبرى يجعل حسب فهمي خليفة الفهداوي ⁷ انه هناك مستوى عقيم للسياسة العامة، وهذا المستوى لا يتوافق مع المستويات الثلاثة للسياسة العامة (السياسة الكلية التقليدية، السياسة الجزئية الكلية المتداخلة والسياسة الجزئية) من حيث أنها تمثل مستويات داخلية (داخل الدولة الواحدة وضمن حدودها وسيادتها الشرعية)، في حين أن هذا (المستوى العقيم) يمثل مستوى خارجيا ومفروضا، مختلفا عن طبيعة المستويات الأخرى للسياسة العامة، أملت المعطيات الراهنة على الواقع السياسي والاجتماعي دوليا ووطنيا، كنتيجة استحدثتها مفارقات القوة والهيمنة.

وعليه ينظر فهمي خليفة الفهداوي إلى هذا المستوى على انه قائم على اللاتوازن وعلى حالة التبعية، وأن آلياته تكمن في مظاهر الشرعية من حيث الشكل لفرض تغطية النوازع الجوهرية الفاقدة لأصولها

القانونية، وبالتالي خصائصه مرتبطة بأخلاقيات الهيمنة وبسط النفوذ الأحادي الجانب. وحسب المؤلف فإن السياسة العامة العالمية تفقد جدواها وتخرج عن كونها تسعى إلى إيجاد فرص التعايش والقدرة على التعاون إزاء حل القضايا والمشكلات الدولية، حينما يتم استبعاد إرادة بعض الدول الرافضة لمنطق الهيمنة برغم علاقاتها مع تلك القضايا وبمستقبل حلها ومعالجتها. وإذا كان هناك اليوم ما يعرف بالسياسة العامة العالمية، فربما النقد السياسي لم يتطرق إلى هذا المستوى العالمي من السياسة العامة كمعطيات تفضيلية وتقويمية، وإنما كمستوى قائم في إطار التعريف به وبيان ضرورته في الاعتمادية وسعة المشكلات و القضايا العابرة للحدود الإقليمية والوطنية التي استدعت وجوده في الحياة المعاصرة للشعوب والأمم والدول دون الغوص في أبعاد الهيمنة والقوة الأحادية، والمعايير المزدوجة في الأحكام، والعقدة الاستحواذية⁸.

فحينما يتم تحليل السياسة العامة بطريقة علمية نزيهة سوف يتم التوصل إلى أن مستوى السياسة العامة العالمية في ظل أوضاعه الحالية هو مستوى عقيم، غير عادل وغير خادم للمصالح العامة. ولأجل التأكيد على وجود هذا المستوى الذي يتجلى في الجانب الخفي والوجه السلي لبعض السياسات العالمية، يقدم فهمي خليفة الفهداوي الحجج التي تدلل على ذلك العقم، مثلما عبرت عنه حالات الدول التي وجدت نفسها مجبرة على التعامل مع هذه السياسات العامة العالمية، من جراء أزمات وقضايا عصفت بها⁹:

- أن السياسة العامة هي ما تفعله الحكومة وما لا تفعله ضمن بيئتها ومجتمعها، وليس هي خيارات قادمة من وراء القارات والحدود. مما يعد ذلك أول خرق فاضح لمفهوم السياسة العامة.

- أن السياسة العامة المتخذة في أي مكان أو حكومة، مرتبطة بدراسات جدوى ويفترض أن تفضي إلى تنمية مقصودة أو إحلال تطويرات من حيث تزايد الرفاهية، ومستوى السياسة العامة العالمية لم يحقق هذه الأهداف الخاصة بالتنمية لمجتمعات الدول المعنية المتعاملة مع هذا المستوى.

- أن السياسة العامة هي تجسيد للمطالب المجتمعية التي يتقدم بها أبناء المجتمع نحو حكومتهم لإيجاد حلول لها، وهذا الشرط مفتقد في آلية السياسة العامة العالمية حيال المجتمعات والدول المتعاملة معها.

- أن السياسة العامة العالمية المتخذة إزاء الدول أغفلت القيم الخاصة لمجتمعاتها. فلم تلبى حاجاتها الحقيقية و لا أبعاد قيمها الاجتماعية وعقيدتها الروحية.

- أن مستويات السياسة العامة تمثل مستويات داخلية لأية دولة قائمة، مما يجعل من مستوى السياسة العامة العالمية عالة و عبئ على المستويات الداخلية.

- أن نجاح السياسة العامة يستند إلى كونها متضمنة للمستويات الكلية والجزئية والفرعية، والسياسات العامة العالمية فوتت فرصة تفعيل تلك المستويات الداخلية للدول المعنية.

- أن تلك السياسات العامة العالمية المتخذة عبرت عن تناقضها، بين الصنع والقرار وبين التنفيذ أو التطبيق، أي أنها انحصرت في تنفيذ السياسات العامة المقتصرة على تأدية الخدمات المتقصصة.

وبالتالي فإن هذا كله يجعل من السياسة العامة العالمية استحصادية للقيم المفروضة أن توزعها. فهذا التحليل النقدي للسياسة العامة العالمية يبين اتساع القضايا و المشكلات العابرة للحدود الإقليمية و الوطنية التي

استدعت و جود هذا النوع من السياسات في الحياة المعاصرة للشعوب والدول دون الغوص في أبعاد الهيمنة و المصلحة و ازدواجية المعايير و مع ذلك فلا نقاش حول تأثير هذه السياسات في الواقع الداخلي للدول¹⁰.

3 - تأثير السياسات العالمية على السياسات العامة للدول :

إن عدم قدرة معظم الدول على تحقيق توازاناتها في مختلف المجالات و ضرورة اعتمادها على بعضها البعض يجعل السياسات العامة المتخذة في إطار الدولة الواحدة¹¹ تتأثر بالمتغيرات الخارجية خصوصا مع تضاعف القضايا و المشكلات التي تحتم تضافر جهود مختلف الدول كقضايا الاقتصاد والهجرة و الإرهاب و غيرها، بل إنه في فترة ما بعد الحرب الباردة شهدنا توجيها مباشرا للسياسات الداخلية للدول النامية في المجالات الاقتصادية و ضغطا لإحداث إصلاحات سياسية بها. فمنطلق الاعتمادية يتجلى من خلال منطلقين هامين : منطلق الأمن القومي الذي يحتم التنسيق والاعتمادية لحماية الدولة في حد ذاتها من الاعتداءات والمخاطر، و حماية مصالحها في الخارج، و منطلق الاقتصاد الذي يؤكد على أن كل الدول تحتاج إلى غيرها لتأمين احتياجاتها و هذه الاعتمادية عززتها المنظمات التي وجدت لتنظيمها كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي و البنك العالمي¹².

بالإضافة للمنطلقات المعززة للاعتمادية فإن هناك قضايا باتت تطرح

بقوة و مؤثرة على الساحة الدولية و من بينها :

- الليبرالية الجديدة القائمة على دعم اقتصاد السوق، الديمقراطية السياسية و حقوق الإنسان، و التأكيد على عمليات الخصخصة و تقليص دور الدولة.

- التنمية المستدامة التي تقوم على معايير أوسع لتحديد مفهوم تنمية اقتصادية واجتماعية خصوصا و بيئية مع مراعاة حقوق الأجيال.
 - حماية البيئة لصيانة مستقبل البشرية وهو رهان لا يمكن مواجهته إلا في إطار عالمي عبر التعاون.
 - العولة التي تقوم على تجاوز الحدود و الحواجز التنظيمية المتخذة من قبل الدول، وتقوم كذلك على توظيف التقنيات الحديثة لتحقيق أغراض متعلقة بالاقتصاد السياسي، و لها بعد أيديولوجي ينبع من الفكر الغربي ويرتكز على التقدم التكنولوجي في الإعلام و الاتصال في محاولة لتنميط العالم ثقافيا وسياسيا واقتصاديا .
 - الحكم الراشد الذي يعبر عن نمط و طريقة مثلى في تسيير شؤون المجتمع و موارده عبر تفعيل مفاهيم و مبادئ الشفافية، المسؤولية، حكم القانون، و المشاركة لمحاربة الفساد و إشاعة الديمقراطية و التمكين من حقوق الإنسان.
- كل ذلك يؤكد تأثير الأجندات العالمية على السياسات الوطنية وتوجيهها أحيانا في ميادين حساسة، و منطق الهيمنة الذي يميزها لا يجعلنا نصف هذا المستوى من السياسة بالعمق بالنظر إلى تأثيره، و هو منطق مخالف للمنطق الذي يطلق هذه الصفة - مستوى العمق - على هذه السياسات لقيامها على اللاتوازن و التبعية عديمة الشرعية، و الجدوى لاستبعادها إرادة الدول و الشعوب المعنية بها.
- ما يمكن قوله كذلك أن عدم الاستقرار في النظام الدولي يؤثر بصفة مستمرة على مدخلات و مخرجات السياسة العامة العالمية، كما يؤثر أيضا على المنظمات الدولية التي تنظم أعمالها في الغالب نحو سياسات عامة

اقتصادية، سياسات عامة تنموية، و سياسات عامة في مجال المتغير الأمني والاجتماعي و الثقافي. غير أن جانب الحكم العالمي يجب أن يحظى بكم أكبر من الاهتمام، كما يلقي أكبر قدر من الصعوبات بسبب تداخل المصالح و المنافع.

4 - السياسة العامة العالمية والحكم العالمي:

إن العولمة خلقت قضايا ومشكلات يتعدى تأثيرها نطاق الدولة الواحدة، فحلها يستدعي التنسيق و التكامل بين مختلف الفواعل الدول وغير الدول، و السياسة العامة العالمية تهتم بمعالجة هذه القضايا و حل هذه المشكلات، و لما كانت هذه الشؤون عالمية يتعدى تأثيرها الدولة، فقد ظهر الحديث إلى جانب السياسة العامة العالمية عن الحكم العالمي و الذي يمكن اعتباره كإستراتيجية لتخفيض حدة مصطلح العولمة، وهناك من يرى أنّ هذا المفهوم جاء لأجل تسيير عجز الدول عن مواجهة العولمة الاقتصادية، حيث أن تزايد الاعتماد المتبادل كان له دور أساسي في تحول العلاقات من دولية إلى كونية. فمفهوم الحكم العالمي يشير إلى تشابك الفواعل الدولية التي تحدد المصالح، الحقوق، و الواجبات، وتحل الخلافات على المستوى العالمي^{1 3}.

من هذا التحليل تبين علاقة الصلة بين مفهوم السياسة العامة العالمية و الحكم العالمي، فهي إفراز لهذا الحكم و نتيجته لا يمكن الحديث عنها دونه، و إن كان هذا الطرح في قمة التفاؤل و الطوباوية، لأن الواقع يظهر أن توازنات القوة و المصلحة هي العامل المحدد في توجيه السياسات العالمية، وهذا الواقع يبرز بشكل جلي على المستوى البنائي لتنظيمات

الحكم العالمي و بالتأكيد الإجرائي، فحق الفيتو يعطي الكلمة الأعلى للأقوياء في القضايا السياسية، و كذلك تتسيد هذه القوى على القرار الاقتصادي بفضل نفوذها داخل المنظمات الاقتصادية التي هي بعيدة من حيث الممارسة عن الديمقراطية حسب جوزيف ستيجلتز Joseph (Stieglitz)¹⁴.

انعكاسا للتحويلات المجتمعية المعاصرة على صعيد الساحة الدولية، في مختلف أبعادها ومستوياتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية والحضارية، اتضح قصور آلية الدولة-الأمة والمنظمات الحكومية في التكيف البناء مع متطلبات المجتمع المستجدة. اتجهت جهود التنظير مع بداية الثمانينيات نحو إيجاد أدوات وآليات من شأنها تغطية عجز هذه الفواعل التقليدية، حيث أخذت المؤسسات المالية العالمية المبادرة في طرح (الحكم العالمي) الرشيد كمفهوم يتبنى الربط بين جودة وفعالية وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، والتأكيد على أن المفهوم يذهب إلى أبعد من ذلك ليتضمن إشكاليات تفعيل المسار الديمقراطي خاصة في تلك الدول المعنية ببرامج التصحيح وإعادة الهيكلة لاقتصادياتها. مما جعل هذا المفهوم الجديد يتموقع ضمن الطرح (النيوليبرالي) في السياسات التنموية. تجددت هذه التحويلات على صعيد السياسة العامة العالمية مبررها الأساسي في عاملين: يتجلى الأول في نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من موجة عدم الاستقرار الشامل ومس كافة الأصعدة بمستوياتها الأفقية والعمودية. أما العامل الثاني فلا يعدو كونه انعكاسا للأول حيث يرصد حركية الاقتصاد العالمي الذي أضحي محكوما بمسارات العولمة بمختلف أبعادها التجارية، المالية والمعلوماتية. وقد فرض هذان المتغيران على مختلف

الدول والأطراف الدولية تبني خيار الاندماج والتكامل الإقليمي، وهو ما نجحت في تحقيقه التجربة الأوروبية نسبيا وبتحفظ في إطار منظمة التعاون والتنمية في أوروبا (OCDE) في الوقت الذي بقيت فيه نماذج أخرى أسيرة التفكك السياسي والاجتماعي¹⁵.

شكلت مجموع هذه المؤشرات البيئة التي دفعت بالحكومات إلى ضرورة إعادة النظر في أجندتها السياسية، خاصة على صعيد الآليات والميكانيزمات، بهدف احتواء الخصوصية المعقدة للمجتمعات المعاصرة والتي تلخص أهم سماتها فيما يلي: ظهور الأنظمة الفرعية المفككة واللامتجانسة، أزمات التمثيل والمشاركة السياسية، تراجع شرعية الأنظمة الحاكمة... وغيرها هي كلها مؤشرات تحتم على مختلف الأطراف تبني رؤية تقوم على توحيد الجهود بهدف التصدي للتحديات والانشغالات الجديدة على المستوى العالمي¹⁶.

ونتاجا للأزمات التي تثيرها مسألة الحكم على المستوى عبر الوطني، طورت العديد من البحوث التي تصب في إطار مفهوم الحكم العالمي في شقه التكنوقراطي الإداري، الأمر الذي جعله محل انتقاد شديد من قبل أولئك الذين يتبنون نظرة أكثر توسعية لتنمية المفهوم، بشكل يشمل رهانات السلطة الجديدة والإصلاحات التي تشهدها المؤسسات الدولية، وهو ما يحاول التركيز عليه الآن عالميا. حيث تم تسليط الضوء على معنى الحكم العالمي أو (الرشادة العالمية أو الشاملة)، من خلال جملة من البحوث الأكاديمية التي تندرج ضمن إطار دراسات الأنظمة والمؤسسات الدولية، والتي يمكن تصنيفها ضمن إحدى الفئتين: إما التفكير من وجهة نظر تحليلية حول النظام العالمي المعاصر أو القائم، وإما

التفكير المعياري والقيمي حول نظام الحكم العالمي أو نظام (الرشادة العالمية) الذي هو قيد التشكل والبناء^{7 1}.

طرحت الدوائر السياسية العالمية و الأكاديمية مفاهيم جديدة متمثلة في السياسة العامة العالمية و الحكم العالمي. فأحدثت نهاية الحرب الباردة تحولاً في القضايا العالمية، إذ ظهرت أجندة للسياسة العامة العالمية والتي تتطلب تدخلات عالمية، في إطار ما يسمى بالحكم العالمي الذي يحاول فرض و إظهار مبادئ و إجراءات جديدة للتنظيم الدولي. و من العوامل الأساسية التي أدت إلى بروز السياسة العامة العالمية الدور المتعاظم الذي لعبته المنظمات والمؤسسات الدولية، والدعم المادي والمالي المقدم من الدول و المنظمات مقابل تدخلها في توجيه السياسات الداخلية لدول أخرى. فتأثير السياسة العامة العالمية على هذه السياسات الداخلية في ميادين حساسة و بمنطق الهيمنة الذي يميزها يجعلنا نصف هذا المستوى من السياسة بالعالمي/ الداخلي.

وتحاول المقاربة النظرية الخاصة بمفهوم الحكم العالمي رصد الدور المتنامي للفواعل خارج الإطار التقليدي سواء كانت دولا أو منظمات دولية حكومية، تأتي في مقدمتها المنظمات غير الحكومية، جماعات الضغط الوطنية والدولية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية والشركات العابرة للقارات التي غدت الآلية المحركة لتفاعلات المجتمع الدولي، هادفة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المجتمع الدولي. هذا المفهوم جاء لأجل تسيير عجز الدول عن مواجهة العولمة الاقتصادية في إطار تحول العلاقات من دولية إلى عالمية. فمفهوم الحكم العالمي يؤكد على تشابك الفواعل الدولية و حل الخلافات على المستوى العالمي.

من خلال العلاقة الموجودة بين مفهوم السياسة العامة العالمية والحكم العالمي، يتبين بأن توازنات القوة و المصلحة هي المحدد الأساسي في توجيه السياسات العامة العالمية و إبراز الجانب الإجرائي لتنظيمات الحكم العالمي، فالمتغير الخارجي أصبح يتسيد في بعض الأحيان على القرار السياسي و الاقتصادي بطريقة بعيدة من حيث الممارسة عن (الديمقراطية الاجتماعية و الإنسانية).

الإحالات:

- ¹ برايان وايت ، ريتشارد ليتل ، مايكل سميث : قضايا في السياسة العالمية ، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، 2004.
- ² نفس المرجع ، ص 1-18.
- ³ نفس المرجع ، ص 1-18.
- ⁴ نفس المرجع ، ص 18 .
- ⁵ سلوى شعراوي جمعة : «تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين»⁵ ،علي الدين هلال و آخرون ، تحرير سلوى شعراوي جمعة : تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة ، القاهرة ، 2004 .
- ⁶ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة 2001.
- ⁷ نفس المرجع ، ص 62.
- ⁸ نفس المرجع ، ص 63 .
- ⁹ نفس المرجع ، ص 65 .

¹⁰ نفس المرجع السابق، ص 66

¹¹ نفس المرجع السابق.

¹² أرجع إلى : عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

¹³ نفس المرجع، ص 133.

¹⁴ Joseph Stieglitz, la gouvernance mondiale est-elle au service de l'intérêt général global ? :

www.ofce.sciences-po.fr/pdf/ebook/ebook311.pdf

¹⁵ عامر مصباح، مرجع سابق، ص 134.

¹⁶ نفس المرجع، ص 135.

¹⁷ نفس المرجع، ص 136-138.